تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)

Evaluation of the agricultural and rural renewal policy in the field of achieving food availability in Algeria (2009-2016)

أ. محمد هبول[1]

أستاذ مساعد "أ"

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر 3، الجزائر

mohamedheboul@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/11/21

تاريخ القبول: 2018/12/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مساهمة سياسة التجديد الفلاحي والريفي في زيادة نصيب الإنتاج الزراعي في تحقيق الوفر الغذائي للجزائر، وبالتالي رفع نسب الاكتفاء الذاتي، خلال الفترة (2009-2016). ولقد بينت النتائج تحسن في العديد من الفروع الإنتاجية وتحقيقها نسب اكتفاء ذاتي حسنة إلى جيدة أحيانا، باستثناء بعض الفروع وفي مقدمتها الحبوب والتي لا زالت تعاني ضعف الإنتاج وتذبذبه، مما يشكل عبئا ماليا على الدولة لتغطية الاحتياجات منه، كما ساهم ارتفاع الوفر الغذائي بصفة عامة في تحسن نصيب الفرد من الطاقة والبروتينات والدهون، في الأخير توصي الدراسة بضرورة ترشيد الاستهلاك من المواد الغذائية ذات الطلب الواسع، وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه من المنتجين، وتحسين إنتاجية الحبوب من خلال استكمال برنامج توسيع المساحات المسقية.

كلمات مفتاحية: الوفر الغذائي؛ المتاح للاستهلاك؛ الفروع الإنتاجية؛ الأمن الغذائي

تصنيف JEL: Q18، Q19

Abstract:

The aim of this study is to evaluate the contribution of the agricultural and rural renewal policy to increase the share of agricultural production in achieving the food availability of Algeria)2009-2016). The results showed an improvement in many productive branches and achieving good self-sufficiency ratios sometimes, except cereals branches, which still suffer from weak production and fluctuation and constitutes a financial burden on the government. The increase in food availability contributed to improve energy, protein and lipid per capita. Finally, the study recommends the need to rationalize the consumption of foodstuffs characterized by a large demand, and to ensure that support reaches the beneficiaries of the producers, and improve the productivity of cereal through the completion of the program of expansion of irrigation areas.

Keywords: food availability; Available for consumption; Agricultural branches; food security

Jel Classification Codes: Q18, Q19

[1] المرسل: **محمد هبول**، البريد الإلكتروني: ***mohamedheboul@gmail.com***

مقدمة:

يحتل الغذاء أهمية كبيرة في حياة الأفراد واستقرارهم، ومنذ القدم سعت مختلف الشعوب إلى ضمان هذا العنصر بمختلف الطرق، فكانت الزراعة هي أول مصدر في هذا الاجتهاد من خلال تخصيص وتوجيه مواردها وفق الطرق الملائمة لتحقيق أكبر إنتاج غذائي ممكن يلبي احتياجاتهم الاستهلاكية، غير أن زيادة عدد السكان وتطور حياتهم الاقتصادية والاجتماعية وما نجم عنه من تغير في الأنماط التغذوية، فضلا عن التدهور الذي لحق بالموارد الطبيعية (ماء، أرض، هواء،..)، كل ذلك أثر على المقدرة الذاتية للشعوب على ضمان إنتاجها الغذائي، فكان التوجه نحو الاستيراد الأجنبي ضمانا للوفرة الغذائية، ورغم أن هذا التوجه كان حلا مؤقتا في بداية الأمر، إلا أنه أصبح مصدرا دائما للغذاء لدى بعض الشعوب فيما بعد خصوصا في مجال السلع الاستراتيجية الوطنية مثل الحبوب في حالة الجزائر، وأصبحت الوفرة الغذائية تتأتي بدرجة كبيرة من الأسواق الدولية حاملة معها مختلف تداعياتها من ارتفاع الأسعار العالمية وما ينجم عنه من زيادة فاتورة الواردات وضعف مقدرة الدول على تغطيتها، فضلا عن تراجع المقدرة الشرائية للأفراد. في هذا الإطار تتدخل العديد من الحكومات عبر سياساتها الزراعية لضمان وفرتها الغذائية عبر إنتاجها المحلي بدرجة أولى، كما يمثل ذلك ذرءا لأي تهديد خارجي يمس بالأمن الغذائي للأفراد.

وكغيرها من دول العالم تسعى الجزائر إلى تحقيق أمنها واستقلالها الغذائيين، انطلاقا من ضمان أعلى وفرة غذائية عبر إنتاجها المحلي (تحقيق أكبر نسبة اكتفاء ذاتي)، مرورا عبر جملة التدابير المتخذة في إطار السياسات الزراعية المتبعة، لذا فإننا نحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة: **مدى مساهمة سياسة التجديد الفلاحي والريفي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2009-2016) في زيادة الوفرة الغذائية عبر الإنتاج الزراعي الوطني (الاكتفاء الذاتي)؟** كما يندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مضمون سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009-2016)، وأهم أهدافها؟
2. ماذا نقصد بالوفر الغذائي وما علاقته بالأمن الغذائي؟
3. ما هو دور الإنتاج الوطني في تحقيق الوفر الغذائي؟
4. ما هي تداعيات ضعف الإنتاج الوطني في بعض الفروع الاستراتيجية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كوننا نعالج أحد الموضوعات الأساسية المتعلقة بضمان الأمن الغذائي ألا وهي: الوفرة الغذائية ومصادرها، فهذه الأخيرة تشغل أهمية كبيرة ضمن أبعاد الأمن الغذاء، كما ترتكز عليه باقي الأبعاد، حيث لا يمكن تخيل وجود مقدرة للأفراد على الحصول على الغذاء أو الانتفاع به أو استقراره دون أن يكون هناك توفر وإتاحة الأغذية كما ونوعا، كما أن هذا البعد لا زال يثير النقاش كذلك حول أهمية مصادر الوفرة الغذائية ودور الإنتاج المحلي فيه. ومع تطبيق الجزائر لسياسة زراعية جديدة مطلع سنة (2009) تحت مسمى سياسة التجديد الفلاحي والريفي، فإن ذلك يدعونا إلى دراسة هذه التجربة وتقييمها خلال مرحلتها الأولى، من حيث بعد تحقيق الوفرة الغذائية من الإنتاج المحلي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم السياسة الزراعية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، للوقوف على أهم نتائجها فيما يخص تحسين مؤشرات الوفر الغذائي، بالإضافة إلى ذلك تسعى هذه الدراسة إلى:

- إبراز ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وأهدافها الاستراتيجية؛
- الوقوف على إنجازات وإخفاقات سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال زيادة الإنتاج الوطني من السلع الاستراتيجية؛
- تداعيات ضعف الوفر الغذائي من الإنتاج المحلي في السلع الاستراتيجية، وسبل مواجهته؟

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

تعتبر هذه الدراسة تقييما لسياسة التجديد الفلاحي والريفي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، وهي الفترة التي تضم المرحلة الأولى لتطبيق هذه السياسة (2009-2014)، وكذا بدايات تطبيق المرحلة الثانية والممتدة الى غاية 2019، وقد تم التركيز على المرحلة الأولى في هذا البحث، نظرا لإمكانية تقييمها من حيث انتهاء فترتها وتوفر النتائج الميدانية المتعلقة بها، وذلك على عكس المرحلة الثانية.

منهج الدراسة:

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة وبلوغ أهدافها، فقد استخدمنا مزيجا من المناهج العلمية، فنجد المنهج الوصفي المناسب لتوضيح مصطلحات الدراسة وأهم المفاهيم المتعلقة بها، وكذلك المنهج التحليلي وذلك لتفسير وفهم أهم التطورات الحاصلة في مختلف المؤشرات والبيانات خصوصا فيما يتعلق بالإنتاج الوطني، المتاح للاستهلاك، الواردات...الخ. كما تم الاعتماد على جملة من المراجع المكتبية في سبيل تحرير هذه الدراسة، وقد شملت: الكتب، الأطروحات، المجلات، الملتقيات، التقارير الوطنية والدولية...بالعربية واللغات الأجنبية، من مصادرها الورقية وشبكة الانترنت.

خطة الدراسة:

انسجاما مع إشكالية هذه الدراسة وأهدافها، فقد تم تقسيمها كالتالي:

أولا. عرض سياسة التجديد الفلاحي والريفي؛
ثانيا. الوفر الغذائي، كبعد أساسي في الأمن الغذائي؛
ثالثا. تحليل وتقييم مؤشرات الوفر الغذائي بالجزائر.

أولا. سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

مواصلة لجهود الحكومة الرامية إلى تطوير القطاع الفلاحي وضمان الأمن الغذائي، وفي ظل ظروف غذائية دولية صعبة)أزمة الغذاء الدولية 2007-2008(تميزت بارتفاع أسعار الغذاء الدولية خصوصا المواد الأساسية والتي كانت لها تداعيات خطيرة كادت تعصف بالعديد من الدول النامية، كما تجلى معها محدودية المنظومة العالمية لضبط وتسويق المنتجات الزراعية الغذائية ونقص التعاون الدولي...مما دفع العديد من دول العالم ومنها الجزائر إلى زيادة الوعي بقضية الغذاء داخليا، من خلال إعادة تصويب سياساتها الزراعية والريفية الجارية ومنحها الأسبقية ضمن استراتيجيات التنمية. ومن هنا كان الإعلان عن انطلاق سياسة زراعية جديدة تحت مسمى "سياسة التجديد الفلاحي والريفي" وذلك إثر الخطاب الذي القاه رئيس الجمهورية بتاريخ 28 فيفري 2009 بسكرة، حينما اعتبر أنه لا يمكن تحقيق استقلال وطني دون تحقيق أمن غذائي، وأن الرهان اليوم هو تحقيق تنمية مستدامة تكون فيها الفلاحة المحرك الأساسي[1].

الإطار العام:

تنطلق سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قانون التوجيه الفلاحي الذي يحمل رقم 08-16 والصادر بتاريخ في 3 أوت 2008، والذي يحدد معالمها وإطارها العام، بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة عبر استراتيجية تشاركية تجمع كل من عالم الريف والزراعة[2]، اعتمادا على إعادة تصويب الأهداف العملية المقررة للقطاع، واختيار مقاربة الشعب كمنهج تنظيم لسلسلة القيم وتحديد الشعب الفلاحية الاستراتيجية التي من شأنها السماح بتقوية الأسس الإنتاجية للأمن الغذائي للبلاد والمساهمة المعتبرة في النمو الاقتصادي. كما تم تبني هذه النظرة في برنامج الحكومة الخماسي للفترة الموالية (2015-2019) وهذا بعد إدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية مما يسمح بتظافر الجهود وتقويتها في سبيل تحقيق الأمن الغذائي للبلد.

ولتحقيق ذلك تم رصد ميزانية معتبرة لقطاع الفلاحة قد بلغت 1000 مليار دج (10 ملايين أورو) كمرحلة أولى في إطار الخطة الخماسية للتنمية (2010-2014) أي بمعدل 200 مليار دج سنويا، خصص منها لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي ما قيمته 230 مليار دج، موزعة كالآتي:[3]

- سياسة التجديد الريفي: 42 مليار دج (18%)؛
- سياسة التجديد الفلاحي: 160 مليار دج (70%)؛
- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: 28 مليار دج (12%).

ويحدد قانون التوجيه الفلاحي في مادته الثانية، الأهداف الرئيسية لهذه السياسة كما يلي:[4]

- تحسين مستوى الأمن الغذائي عبر الإنتاج الفلاحي الوطني؛
- ضمان تطور محكم للتنظيم، ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي، والاستعمال الرشيد لمياه الري؛
- وضع إطار تشريعي يضمن تطور القطاع الفلاحي وأن يكون ذلك مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا، كما يضمن ترقية المشاركة الإرادية لمختلف الشركاء في جهود الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن كذلك قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

تدور هذه السياسة حول ثلاثة محاور أساسية متكاملة فيما بينها وهي: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

التجديد الريفي:

بهدف تحقيق تنمية ريفية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، تم إنجاز سياسة التجديد الفلاحي والريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة، والتي تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية، وقد نتج عن ذلك إعادة بعث المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) التي شرع في تطبيقها لأول مرة سنة 2006[5].ويعتبر التجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه (رغم انخفاض ميزانيته) فهو يستهدف كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة الذين يعيشون ظروف قاسية في (الجبال، السهوب، الصحاري..). وبهذا يمكن أن نرى أن هذه السياسة تتجسد من خلال أربعة أهداف رئيسية:[6]

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والمداشر والمشاتي والقصور)؛
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

ولقد تضمنت سياسة التجديد الريفي خمسة برامج أساسية (مكافحة التصحر، حماية التجمعات المائية؛ حماية وتعزيز الإرث الغابي، حماية النظم البيئية، استصلاح المحيط)، وهي بدورها تنقسم إلى برامج فرعية حسب مستوى التنفيذ (البلدية أو المحيط)، والملاحظ أن مغلبها تصنف في صالح حماية البيئة وتثمين مختلف الموارد الطبيعية (خصوصا المياه)، والموارد النباتية. كما تستند هذه البرامج على آليات

تنفيذية معينة، تتلخص فيما يلي: النظام المعلوماتي لبرامج دعم التجديد الريفي، النظام الوطني لاتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، المشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة (المندمجة)، المشروع الجواري لمكافحة التصحر.

حيث تمت برمجت 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة وذلك لصالح حوالي 730 ألف أسرة ريفية، ومحاولة حماية 08 مليون هآ من المناطق الجبلية والفضاءات السهبية والمناطق الصحراوية من إجمالي 50 مليون هآ يمثلها الفضاء الريفي، كذلك السعي لخلق 750 ألف منصب شغل جديد دائم لا سيما في المناطق النائية المحرومة خارج مداخيل الفلاحة.

التجديد الفلاحي:

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة على طول سلسلة من الإنتاج نحو الاستهلاك، وتحقيق هدف اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

لقد وضع برنامج التجديد الفلاحي، تحقيق الأمن الغذائي كهدف إستراتيجي وذلك من خلال تحديده حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية ضمن برامج التكثيف والعصرنة تستهدف رفع الإنتاج والإنتاجية وكذا تكامل الفروع المعنية، ويتعلق الأمر بـ: الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، الأشجار، زراعة الزيتون والنخيل، البذور والشتائل والمورثين[7]. كما تتفرع هذه البرامج في شكل أنشطة: تعميم أنظمة اقتصاد المياه، تنمية المواد الغذائية للثروة الحيوانية، وتنمية إنتاج البذور والفسائل والمحسنات، وكذا تنمية المكننة والتخصيب، تأمين واستقرار عرض المنتجات الواسعة الاستهلاك. ويكمن الهدف النهائي من هذه البرامج العشرة، هو الرفع من حجم الإنتاج الوطني لمسايرة ارتفاع الطلب على الغذاء من طرف السكان، حيث تتوقع الوزارة الوصية بلوغ نسبة 80% كتغطية للطلب الغذائي من الإنتاج المحلي أفق 2014، وتحقيق معدل نمو سنوي في الإنتاج الفلاحي بـ 8.3% للفترة (2009-2014)[8]. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إضافة عاملين آخرين، أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي في ظل هذا المحور، وهما:

- نظام ضبط المنتجات ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC) الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات، وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك؛
- عصرنة وتكييف التمويل (قروض بدون فوائد مثل قرض الرفيق والتحدي)، والتأمينات الفلاحية*.

جدول رقم (01): برنامج التكثيف والعصرنة بين (2004-2008) وآفاق 2014

الوحدة: قنطار

الرقم	البرامج	متوسط الانتاج السنوي لـ(2004-2008)	الهدف عند (2014)
01	الحبوب	34300000	53671000
02	البقول الجافة	504000	872000
03	الحليب (10^3 ل)	1900000	3240000
04	البطاطس	20000000	33626000
05	الزيتون (للزيت)	2254000	3873000
06	لحوم حمراء	2800000	4083000
07	لحوم بيضاء	1900000	3240000
08	التمور	500000	8895000
09	البذور والفسائل	إنشاء مخزون إستراتيجي-تلبية 80% من الاحتياجات	
10	السقي*	تجهيز حوالي 350 ألف هآ لسقي الأراضي-تسليم حوالي 200 ألف هآ من المساحات المسقية الجديدة-تعميم أنظمة اقتصاد المياه في الأراضي الزراعية المسقية	

Source: MADRP, projet **de programme quinquennal de développement (2010-2014)**, 2009, p: 7

تعزيز القدرات البشرية، والدعم التقني:

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، في سبيل ذلك اعتمد هذا البرنامج على جملة من الوسائل: دورات التكوين، المرافقة الجوارية، متابعة وتأطير مختلف تنظيمات القطاع، إجراء الدراسات والبحوث، الاتصالات والإرشاد، اليقظة الاستراتيجية، أنظمة الإعلام الآلي، الخبرات الاستشارية المتخصصة. ولقد أوكلت مهمة تنفيذه إلى مختلف معاهد التكوين التابعة للدولة والمقدرة بنحو 13 معهد متخصص لصالح مختلف الفاعلين من إطارات وأعوان وفلاحين ومستثمرين... الخ بإعداد برامج خاصة، وكذلك بإرسال بعثات للتكوين في الخارج. إن برامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية هذا، من المنتظر أن يكون له حجم كبير يؤدي بالقطاع إلى: عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية، استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي، تعزيز القدرات المالية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع، وأخيرا تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات[9].

وتكملة للركائز الثلاثة السابقة المشكلة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، تم إضافة إطار تحفيزي لها يشمل على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة وفي قيادة دورها الريادي، والمتمثلة أساسا في: الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب

الحاجيات الملقاة، ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي، تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي، تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع، وفي هذا الإطار تم إطلاق سلسلة من التدابير والإجراءات المرافقة لنجاح هذه السياسة، خصوصا فيما يتعلق ببعض القضايا الجوهرية مثل: العقار الفلاحي، التمويل، ضبط الأسواق والأسعار.

فبالنسبة لقضية العقار الفلاحي والتي أثيرت حولها نقاشات كبيرة بسبب تزايد عمليات نهب الأراضي الفلاحية وتحويل استعمالاتها نحو أغراض أخرى وكذا بيعها بأثمان بخسة...تمت مجابهة ذلك بإصدار قانون جديد ينظم شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة (قانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010)، والذي يستبدل التشريع الصادر عام 1987 (قانون رقم 87-19)، وينتقل بذلك نمط استغلال هذه الأراضي* من حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز، حيث يدوم هذا العقد الجديد مدة 40 سنة قابلة للتجديد، مما يؤكد على إبقاء الأراضي المعنية تحت ملك الدولة وفي نفس الوقت وقايتها من عمليات النهب، كما يتوقع أن يزيح ذلك عراقيل عديدة أمام الاستثمار والشراكة في القطاع الفلاحي. أما بالنسبة لقضية التمويل وقضية ضبط الأسواق فقد تم التطرق اليهما سابقا[10].

وقصد خلق روح المسؤولية والالتزام لدى المصالح المركزية بتحقيق أهداف برامج هذه السياسة، فقد تم توزيع مشاريع البرامج السابقة على مختلف ولايات الوطن وإلزامها بتحقيقها عند آجال محددة، وذلك من خلال التوقيع على عقدي نجاعة ولمدة خمسة سنوات، كالتالي:[11]

- **عقد كفاءة للتنمية الزراعية:** تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك إلى تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، ويتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية؛
- **عقد كفاءة للتنمية الريفية:** وقد تم توقيعه مع محافظة الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية، وتقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية المدمجة المشعرة والمنفذة، توسيع الإنتاج، وحماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها.

ثانيا. الوفر الغذائي كبعد أساسي في الأمن الغذائي

يعتبر الوفر الغذائي أو توفر الغذاء بعد مهم من أبعاد الأمن الغذائي ومنطلقا له، ولقد شهد هذا الأخير عدة تطورات في مفهومه وأبعاده تماشيا والظروف المحيطة، ولهذا قبل التفصيل في بعد الوفر الغذائي لابد من الإلمام بالجوانب الأساسية للأمن الغذائي.

مفهوم الأمن الغذائي:

يعود أصل مصطلح الأمن الغذائي إلى أزمة الغذاء العالمية من القرن الماضي (1973-1974)، أين واجهت الدول النامية والفقيرة مشكلة غذائية خطيرة جراء نقص حاد في الإمدادات الغذائية الأساسية (الحبوب) وحدوث تقلبات في أسعارها دوليا، ولهذا كان مفهومه في البداية يرتكز على الجوانب الاقتصادية (الكمية والسعرية)، غير أن هذا المفهوم وانسجاما مع التغيرات الحاصلة قد شهد تحديثا منتصف التسعينات، ليصبح مفهوما أكثر شمولا باحتوائه على أبعاد نوعية وإنسانية.

حيث جاء في تعريف المنظمة العالمية للتغذية والزراعة على أنه:[12] "يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للجميع في كل الأوقات الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية.". وتعرفه المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أنه:[13] " توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية، اعتمادا على الإنتاج المحلي(الذاتي)أولا، وعلى أساس المبرة النسبية لإنتاج السلع لكل دولة، وإتاحته لكافة المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية "، أما في الجزائر فيعرف من خلال القانون التوجيهي للزراعة (08-16) في مادته الثالثة على أنه:[14] " حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة".

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أن المفهوم الحديث للأمن الغذائي قد اتسع ليشمل محاور جديدة مثل: القدرة على الحصول على الغذاء، استقرار الغذاء، الجودة والسلامة، فضلا عن توفير الغذاء، وبالتالي فهو لا يركز على فكرة الاكتفاء الذاتي وإنتاج كل الاحتياجات ذاتيا كما كان سائدا في السابق، بل في كيفية توفيرها وإتاحتها لجميع فئات المجتمع، وإمكانية الاستفادة منها. ومن منطلق ذلك يمكننا تعريف الأمن الغذائي على أنه يمثل مقدرة الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية اللازمة لمواطنيها كما ونوعا بصفة منتظمة ومستمرة، بالاعتماد أساسا على الإنتاج المحلي واستفاء الباقي من الخارج وفق مبدأ الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية في كل دولة، مع شرط إتاحته لمواطنيها بالأسعار التي تتناسب وقدراتهم الشرائية وإمكانياتهم المادية.

توافر الغذاء وعلاقته بالأمن الغذائي:

أرسى مؤتمر القمة العالمي للأغذية العام 1996، أربعة أبعاد رئيسية للأمن الغذائي وهي: توفر الغذاء (Availabity Food)، الحصول عليه (Food Access)، استقراره(Stabilité)، والانتفاع به (Utilization)، وقد أصبحت هذه الأبعاد بمثابة لوح قيادة يستند إليها الباحثون لفهم وتحليل وضعية الأمن

الغذائي في بلد ما خلال فترة معينة، اعتمادا على مجموعة من المؤشرات، والتي يمكن أن تساعد في تحديد أهداف سياسات الأمن الغذائي والتغذية وأولوياتها.

توافر الأغذية (Availabity Food):

ويقصد بها إتاحة الغذاء وكفاية المعروض منه لكل المواطنين وفي مختلف السلع وفق الكمية والنوعية اللازمتين، حيث لابد أن يتوفر الغذاء المتاح للاستهلاك على القدر المناسب من الطاقة وباقي العناصر الغذائية الأساسية الموصي بها (الكربوهيدرات، البروتينات، الدهون...) واللازمة لقيام الفرد بأنشطته اليومية، وبهذا لا يقتصر بعد الوفرة الغذائية على الجانب الكمي فقط، وإنما كذلك على جانب الجودة والنوعية. وتتأتى الوفرة الغذائية من مصدرين أساسيين وهما: الإنتاج المحلي والاستيراد من الخارج (بما فيها المساعدات من الخارج)، حيث تأخذ الحكومات على عاتقها هدف ضمان الاحتياجات الغذائية للسكان من هذه المصادر عبر سياساتها الزراعية وتدخلاتها في مجالات: الإنتاج والتجارة والتسويق، وبخاصة في ظل الطلب المتزايد عليه بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني وتزايد استخداماته الأخرى[15]، في مقابل عجز الموارد المحلية عن مسايرة هذا التطور.

ومع تحديد أكثر للمفهوم فإن الوفرة الغذائية يجب أن تتأتى أساسا من خلال الإنتاج المحلي، أين تسعى الدول إلى إنتاج اكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بطريقة اقتصادية تراعي من خلالها الميزة النسبية التي تنفرد بها تلك الدول في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وهو الأمر الذي يستدعي ترقية الكفاءة الإنتاجية والتنافسية للزراعات المحلية لتعظيم الإنتاج ومن ثم زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي، آخذة في الاعتبار حسن استثمار الموارد المتاحة، في المقابل يجب أن تعمل هذه الدول على تطوير منتجاتها التصديرية سواء كانت زراعية أو غير زراعية وإكسابها قدرة تنافسية عالية مع المنتجات الأجنبية، بحيث يمكنها ذلك من جمع رصيد معتبر من العملات الأجنبية يسمح لها من استيراد حاجياتها من المواد الغذائية التي لا تتوفر لها فيها ميزة نسبية في إنتاجها، وبذلك يمكنها أن توفر لجميع أفراد المجتمع الغذاء الضروري والكافي كما ونوعا، وتسود بذلك عدالة غذائية بين أفراد المجتمع في حدود الدخول المتاحة[16]. وتشمل مؤشرات تقييم الوفرة الغذائية:[17] مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات، متوسط إمدادات البروتينات، متوسط إمدادات البروتينات من مصدر حيواني، متوسط قيمة الإنتاج الغذائي.

علاقة الوفر الغذائي بالأمن الغذائي:

وتكمن هذه العلاقة، في علاقة التأثير المتبادل التي تنشأ بين توفر الغذاء والأبعاد الثلاثة الباقية للأمن الغذائي (الحصول على الغذاء، استقراره، الانتفاع به)، ففي الحالة التي تشهد فيها الدولة ارتفاع حصيلة الإنتاج المحلي من إجمالي الوفر الغذائي المتاح –أي ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتي– خصوصا في مجال السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، فإن ذلك من شأنه تقليل الاستيراد وبالتالي مخاطر تقلبات أسعار الغذاء العالمية وتداعياتها على الأسواق

المحلية، ما من شأنه المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد وعلى مقدرتهم في الحصول على الأغذية الضرورية كما ونوعا-مع شرط أسواق محلية منظمة- والأكثر من ذلك قد تتجه الدولة إلى التصدير في حالة ما إذا كان هناك فائض كبير عن الاحتياجات والذي يرفع من مقدرتها على الاستيراد مستقبلا، أما في حالة حدوث العكس أي تراجع نسب الاكتفاء الذاتي من إجمالي الغذاء المتوفر، ففي هذه الحالة تزداد معها مخاطر التبعية الغذائية للخارج ولا سيما مخاطر ارتفاع أسعار الغذاء عالميا واحتمال انتقال العدوى إلى الأسواق المحلية عبر الاستيراد، وهذا ما من شأنه إضعاف القدرة الشرائية ورهن مقدرة الأفراد على الحصول على الأغذية اللازمة، خصوصا إذا لم تسعى الحكومة إلى امتصاص هذا الارتفاع في الأسعار عن طريق دعم القدرة الشرائية (زيادة في الدخول، دعم أسعار الغذاء الأساسية...). ومعلوم كذلك أن الوفر الغذائي لابد أن يتصف بالاستقرار في إمداداته الغذائية من عام لآخر، وذلك من دون التأثر بمخاطر التقلبات الحادة الحاصلة في الإنتاج المحلي أو السوق العالمي، نتيجة لأحد الصدمات المفاجئة: الاقتصادية، السياسية والأمنية، الاجتماعية، المناخية،...الخ، خصوصا في مجال السلع الاستراتيجية.

إن استقرار هذه الإمدادات يعتمد كثيرا على نظامي تخزين وتسويق سليمين ومتكاملين في أي دولة[18]، حيث ينصح خبراء التنمية الزراعية بتكوين مخزون كافي من السلع الغذائية لا يقل عن مدة زمنية قدرها ثلاثة أشهر، وذلك من اجل مواجهة الظروف الطارئة[19]. كما يساهم بعدا توافر الغذاء والحصول عليه في تحسين مؤشرات الانتفاع من الغذاء، من خلال تدنية نتائج الانتفاع الضئيلة من الأغذية مثل: انتشار الهزال والتقزم ونقص الوزن، وفقر الدم ونقص الفيتامينات خصوصا لدى الأمهات والأطفال[20].

وبهذا يشكل بعد توافر الغذاء، ركيزة أساسية في بناء الأمن الغذائي حيث تلتف حوله باقي الأبعاد الثلاثة (الحصول، الاستقرار، الانتفاع)، فلا يمكن تخيل أي تحسن في مستويات الأمن الغذائي للأفراد من دون وجود وفرة غذائية.

وكغيرها من دول العالم تسعى الجزائر إلى ضمان أمنها الغذائي كجزء من استقلالها الاقتصادي عبر قطاعها الفلاحي، غير أن مستوياته قد عرفت العديد من التطورات، ونظرا لأهمية بعد توافر الغذاء في تحقيق الأمن الغذائي إلى جانب الأبعاد الأخرى، سوف نحاول الوقوف على أهم تطورات هذا البعد خلال فترة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، اعتمادا على مجموعة من المؤشرات.

ثالثا. تحليل وتقييم مؤشرات الوفر الغذائي بالجزائر (المتاح للاستهلاك):

يعرف توافر الغذاء كذلك بمصطلح المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية، والذي يمثل كميات السلع الغذائية المتاحة للاستهلاك الفعلي بعد استبعاد كافة الاستخدامات الأخرى مثل المعالجة والبذور والاستهلاك الحيواني وغيرها، ويتم تقديره بإضافة الإنتاج إلى صافي التجارة الخارجية للسلع الغذائية والتغير في المخزون مطروحا منه استخدامات أخرى[21]، وبشكل آخر فهو يمثل حجم الطلب الوطني على الغذاء، وبالتالي فهو مؤشر يعكس مدى تطور الاستهلاك الوطني من الغذاء ويبين كذلك مصادر إتاحته، فكلما زادت مقدرة الإنتاج الوطني على تغطية الطلب كلما كان ذلك مؤشرا إيجابيا خصوصا إذا رافق ذلك

تحسن في قدرة الأفراد على الحصول عليه، ويتمحور هذا البعد أساسا في توفير الغذاء كما ونوعا من مصادره المختلفة، المحلية والدولية، حيث يمكن قياس ذلك وفق المؤشرات التالية:

تطور الإنتاج الزراعي:

يمثل الإنتاج الزراعي المحلي المصدر الأول لتوفير مختلف السلع الغذائية وتغطية الطلب الاستهلاكي، وفي الحلات التي يعجز فيها عن ذلك يتم اللجوء إلى الاستيراد، ويتشكل الإنتاج الزراعي في أي دولة من قسمين أساسيين وهما: الإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني والصيدي.

الإنتاج النباتي: يمثل الإنتاج النباتي جزءا هاما في معادلة الغذاء الجزائرية بسبب أهميته في النمط التغذوي للأفراد والذي يرتكز أساسا على الحبوب، هذه الأخيرة التي لازالت تساهم بشكل كبير في الفجوة الغذائية الإجمالية رغم تحسن في إنتاجها. ويوضح الجدول أسفله، مدى تطور مختلف فروع الإنتاج النباتي في الجزائر قبل وبعد تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

جدول رقم (02): تطور الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر (2004-2016)

الوحدة: ألف طن

البنود/السنوات	متوسط الفترة 2004-2008	2009	2010	2011	2013	2014	2016	تحقق الهدف
جملة الحبوب	3376,39	5253,15	4558,57	3727,99	4912,23	3435,23	3444,8	لا
القمح	2286,2	2953,12	2952,7	2554,93	3299,05	2436,2	2440,1	-
الصلب	1537,2	2001	1809	1927,5	2332,4	1844,3	1937,6	-
اللين	715,46	952,1	796,2	627,5	966,7	591,9	502,5	-
الشعير	1010,85	2203,36	1503,9	1104,21	1498,64	939,4	919,9	-
البقول الجافة	50,11	64,26	72,32	78,82	95,85	93,7	77.3	نعم
الخضر	4731,42	7291,29	9569,24	9569,24	11866,41	12297,73	13081	-
البطاطس	1982,33	2636,06	3300,31	3862,19	4928,03	4673,52	4758	نعم
الطماطم	821,46	641,03	718,24	771,61	975,07	1065,6	927	-
الفاكهة	2442,03	3350	3350,13	3708,31	4231,63	4205,1	3957,6	-
التمور	506,15	600,7	644,74	724,89	848,2	934,38	1029,6	نعم
زيتون الزيت	225,4	377	175,3	418	403,8	275	-	لا

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية،المجلد (35)**، السودان، 2015، ص ص: 30-67

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد (32)**، السودان، 2012، ص ص: 38

-Ministère de l'agriculture et du développement rural et de la pêche (MADRP)، **statistique agricole: superficies &productions، série B (1990-2016)** , Alger,2018.

فلقد سجل فرع الخضر أحسن أداء في الإنتاج بعد تطبيق البرنامج مقارنة بباقي الفروع، حيث انتقل إنتاجه إلى 12297.7 الف طن سنة 2014، و13081 الف طن سنة 2016، مقابل 4731.4 الف طن كمتوسط للفترة (2004-2008) وذلك وفق معدل نمو سنوي قدره 8.7% للفترة (2009-2014) مدفوعا في ذلك بارتفاع كل من إنتاج البطاطا التي تضاعف إنتاجها حوالي مرتين في نهاية المدة محققة رقم 4539.6 الف طن (متجاوزة بذلك الهدف المخطط له في البرنامج بـ1177 الف طن)، وكذلك إنتاج الطماطم الذي تضاعف هو الآخر بـ1.4 مرة مسجلة رقم 1163.8 الف طن لنفس المدة (2014)*، ويعزى التحسن الملفت في هذا الفرع إلى عدة عوامل أهمها: زيادة المساحة المخصصة لزراعة الخضر وانتقالها من 309.67 الف هآ إلى 499.07 الف هآ، وتحسن إنتاجيتها بانتقالها من 15.3 طن للهكتار إلى 24.6 طن للهكتار وذلك بفضل رواج الزراعة المحمية في هذه الفترة ودعمها من طرف الدولة خصوصا في مناطق جنوب الوطن (بسكرة، ورقلة، الوادي...)، ضف إلى ذلك تنافسية الأسعار في هذا الفرع مما حفز المنتجين على زيادة الاستثمار فيها على حساب باقي الفروع مثل الحبوب والبقوليات.

أما في المرتبة الثانية فنجد فرع الحبوب، الذي شهد ارتفاعا كبيرا مطلع تنفيذ البرنامج سنة 2009 ببلوغه رقم 5253.5 ألف طن مقارنة بـ: 3376.4 ألف طن كمتوسط للفترة (2004-2008) محققا معدل نمو قدره 55.6%، ويفسر هذا الرقم القياسي لموسم 2009/2008 والذي يعتبر الأعلى طوال فترة الدراسة، إلى اجتماع مجموعة من العوامل أهمها: تساقط الأمطار بكميات كافية ومنتظمة، تنفيذ تدابير الدعم المتضمنة في سياسة التجديد الفلاحي مثل دعم مدخلات الإنتاج من أسمدة ومكننة وتوفير بذور عالية الجودة، وضمان شراء محصول الحبوب من المنتجين وبأسعار محددة ومحفزة (4500 دج للقنطار من القمح الصلب، و3500 دج للقنطار من القمح اللين، و2500 دج للقنطار من للشعير) ناهيك عن الظروف الدولية المتعلقة بأسعار الغذاء موسم 2008/2007 والتي حفزت الحكومة على الإسراع بالنهوض بهذا الفرع[22]. ليعرف انتاج الحبوب بعد ذلك مجموعة من التذبذبات ثم يسجل انخفاضا في نهاية المدة (2014) أين بلغ حجمه 3435 الف طن، ثم ليبلغ 3444,8 الف طن سنة 2016، وهو ما يعني عدم بلوغ الهدف المخطط له ببلوغ حجم 5367.1 الف طن في نهاية المرحلة الأولى من البرنامج (2014)، وهذا بالرغم من الامتيازات الكبيرة التي منحتها الدولة للمستغلين في هذا الفرع ويمكن ان نفسر ذلك بارتباط انتاج الحبوب في بلادنا ارتباطا وثيقا بكميات تساقط الأمطار وانتظامها وهي التي شهدت تذبذبا كبيرا وفترات جفاف في بعض الأحيان خلال هذه المرحلة، ضف إلى ذلك قلة المساحات المسقية المخصصة للحبوب وهذا بالرغم تطورها فهي تبقى قليلة، حيث لا تتعدى 7.2% من إجمالي المساحة المزروعة حبوب سنة 2014، ناهيك عن بعض العوامل المتعلقة بتأخر عمليات الحرث والبذر والحصاد عدم التحكم في التكنولوجيا الحديثة، زيادة الفاقد، الحرائق...الخ[23] كلها عوامل ساهمت في تذبذب إنتاجية الحبوب التي سجلت متوسط سنوي قدره 16.26 ق /هآ خلال فترة الدراسة وهي أقل من تلك المسجلة في دول الجوار مثل مصر بـ 63.7 ق/هآ، تونس 17.28 ق/هآ.

أما المرتبة الثالثة من حيث تطو الإنتاج نجد فرع الفواكه الذي يحتل مكان لا بأس بها في إجمالي الإنتاج النباتي، نظرا لتوفر الظروف المناخية الملائمة لتطوره وهو ما عزز من رفع الدعم الموجه له عبر استصلاح المزيد من الأراضي وتزويد الفلاحين بمزيد من الشتلات الجيدة ومختلف مستلزمات السقي[24]...الخ فكان من نتائج ذلك ارتفاع حصيلته من 12442.03 ألف طن كمتوسط للفترة (2004-2008) إلى 4205 ألف طن سنة 2014 وفق معدل نمو سنوي قدره 5.3%. وفي المرتبة الرابعة نجد فرع البقوليات الجافة والذي شهد إنتاجه تزايدا رغم بعض التذبذب خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من 50.11 ألف طن إلى 93.75 ألف طن، متجاوزا بذلك الهدف المحدد في البرنامج ب 87.2 ألف طن. أما بالنسبة للتمور فقد تضاعف إنتاجها مقارنة بالوضع قبل تنفيذ البرنامج، حيث انتقل حجم الإنتاج من 506.2 ألف طن كمتوسط للفترة (2004-2008) إلى 934.4 ألف طن سنة 2014 وذلك وفق معدل نمو سنوي قدره 10.3% خلال البرنامج، محققة بذلك الهدف المسطر 889.5 ألف طن.

الإنتاج الحيواني: يمثل الإنتاج الحيواني جزءا مكملا وحيويا للإنتاج النباتي في سلة الغذاء للفرد الجزائري، باعتباره مصدرا آخر لمختلف العناصر الغذائية الضرورية لصحة ونشاط الفرد.

ويوضح الجدول رقم 03، الأداء المتباين بين مختلف فروع الإنتاج الحيواني طوال فترة تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)، غير أن أهم تحسن هو ذلك الذي سجله فرع الألبان والذي احتل المرتبة الأولى من حيث الإنتاج، حيث ارتفع من 1796.34 الف طن كمتوسط للفترة (2004-2008) إلى رقم 3648.55 الف طن سنة 2014، و3719 الف طن سنة 2016، وذلك وفق معدل نمو سنوي قدره 12% أثناء تنفيذ البرنامج مدفوعا أساسا بالنمو الحاصل في حليب البقر الذي استحوذ لوحده على ما يربوا 81% من إجمالي متوسط الإنتاج، يليه حليب النعاج بـ 10%، ثم حليب الماعز بـ 8.7%، وأخيرا حليب النوق بـ 0.36%. ولهذا فإن التحسن الحاصل في فرع الحليب يرجع بشكل أساسي إلى تحسن انتاج حليب البقر الذي ارتقى من 1.5 مليون طن كمتوسط للفترة (2004-2008) إلى 3.6 مليون طن سنة 2014، مسجلا تضاعفا بـ 02 مرة، ويمكن تفسير هذه التطورات إلى الآثار الإيجابية التي حملها تنفيذ برنامج تطوير إنتاج الحليب في اطار هذه السياسة منذ سنة 2009، على إثر الدعم الكبير الموجه لهذا الفرع خصوصا تربية الأبقار الحلوب من دعم لاقتنائها، وتوفير المراقبة البيطرية، ودعم الأعلاف، وكذلك تشجيع جمع الحليب من خلال تسويقه للدولة بأسعار محددة محفزة[25]، كل ذلك ساهم في زيادة رؤوس الماشية ومنها الأبقار والتي تضاعف عددها من 1.62 مليون راس إلى 2.05 مليون راس خلال فترة الدراسة، وبالرغم من بلوغ الأهداف المخططة لهذا الفرع في البرنامج، غير أنه لم يسمح من تلبية الاحتياجات الوطنية من مما دفع السلطات إلى استيراد كميات معتبرة منه خال هذه الفترة.

جدول رقم (03): تطور الإنتاج الزراعي الحيواني في الجزائر (2004-2016)

الوحدة: ألف طن

البنود/ السنوات	متوسط (2004-2008)	2009	2010	2011	2013	2014	2016	تحقق الهدف
جملة اللحوم	595	624,5	635,2	686,3	740,2	753,2	840,4	لا
اللحوم الحمراء	123	130,5	126,1	125,4	139,9	138,9	537,6	لا
اللحوم البيضاء	266,6	269,7	274,8	277,1	287,5	289,4	303	لا
الألبان	1796,3	2377,6	2854,1	3165,7	3400,7	3648,6	3719	نعم
البيض	182,7	193,6	224,5	229,1	299,4	303,0	167,3	-
الأسماك	145,8	132,3	97,9	106,3	104,4	102,6	102	-
العسل	145,1	132,3	130,1	95,2	6,2	5,7	7.1	-

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم (35)**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 98-107.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم (32)**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 111-120.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم (37)**،السودان،2018، بدون صفحة.

أما بالنسبة لفرع اللحوم فقد شهد هو الآخر زيادة منتظمة في إنتاجه طوال الفترة، حيث ارتفع الإجمالي منه من 595 الف طن كمتوسط للفترة (2004-2008) إلى 753 الف طن سنة 2014 و840,4 سنة 2016، وذلك وفق معدل نمو سنوي قدره 3% أثناء تنفيذ البرنامج مدفوعا بارتفاع حصيلة انتاج اللحوم البيضاء أساسا التي قاربت حصتها 50% من الإجمالي، وعموما سجل كل من انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء زيادة منتظمة طوال الفترة السابقة ولكن بمعدلات ضعيفة قدرت بـ1% لكل واحد منهما، يفسر ذلك بضعف متوسط وزن الذبائح من المواشي خصوصا الأغنام والماعز والتي بلغت 17 كغ في السنوات الأخيرة مقارنة بـ 21 كغ في الأردن و30كغ في ليبيا.[26]

أما في المجال السمكي والذي كان يسجل حجم انتاج وفير قدره 181.86 الف طن كمتوسط للفترة (2004-2008) فقد شهد عدة تذبذبات إلى غاية سنة 2014 حيث انخفض حجمه إلى 102 الف طن واستمر على ذلك سنة 2016، وهذا بالرغم من طول الساحل الجزائري الذي يتربع على 1284 كلم والدعم الذي تحصل عليه قطاع تربية المائيات، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بعوامل عدة منها: الصيد العشوائي للسمك وعدم احترام فترات الراحة البيولوجية لزيادة تكاثره، التلوث الواسع بسبب النفط الذي يطال الشريط الساحلي، ضعف وسائل الصيد البحري وقدمها، استخدام المتفجرات التي تطرد السمك، تغير خريطة حركة الأسماك بفعل تغيرات مناخ البحر المتوسط، ناهيك عن الطلب المتزايد على هذه المادة[27].كما سجل البيض تزايدا معتبرا خلال فترة الدراسة حيث انتقل من 193.56 ألف طن كمتوسط قبل بداية البرنامج إلى

303 ألف طن في نهايته وذلك وفق معدل نمو سنوي قدره 6.5% والذي يفسر بزيادة عدد مربي الدواجن وبالتالي ارتفاع عدد الدواجن من 125 مليون رأس إلى 130 مليون رأس.

في المحصلة سجل الناتج الزراعي الإجمالي نموا من 9209 مليون دولار كمتوسط للفترة (2004-2008) إلى 21966.6 مليون دولار سنة 2014[28] وذلك وفق معدل نمو سنوي قدره 13.24% خلال فترة تنفيذ البرنامج، متجاوزا بذلك الهدف المحدد للبرنامج بـ 8.3 %. رغم إيجابية بعض المؤشرات التي درست سابقا غير أنها تبقى غامضة مالم تعمل على تغطية الطلب المحلي وتحسين نسب الاكتفاء الذاتي، بل وزيادة القدرة على الحصول على أغذية سليمة وآمنة؟

المتاح للاستهلاك، والواردات:

يوضح الشكل رقم 04، أن هناك نموا في الطلب على كل السلع الغذائية خلال فترة الدراسة الأساسية مقارنة بالفترة التي سبقتها، ولكن بدرجات متفاوتة فيما بينها. فمع نهاية المدة (2014) نلاحظ أن أكبر الزيادات سجلت في كل من: الألبان ومشتقاتها، الخضر، الحبوب، الفواكه، اللحوم على الترتيب، أين تضاعف حجم المتاح للاستهلاك من الألبان بـ 4.7 مرة، وبـ 3 مرة بالنسبة للحوم البيضاء، وبـ 2.6 مرة بالنسبة للخضر، وبـ 1.7 مرة لكل من الحبوب والفواكه، أما باقي المواد فقد كان تضاعفها في المجال (0.9-1.5). وهنا قد نتساءل عن مدى مواكبة الإنتاج الوطني لهذه الزيادة في الطلب على مختلف السلع الغذائية؟

في الحقيقة، ومن خلال تحليل العنصر السابق المتعلق بتطور الإنتاج الوطني نلاحظ أن الفروع الإنتاجية التي حققت تطورا هاما في مجال الإنتاج قد عرفت نسب اكتفاء ذاتي جيدة في نهاية المدة والعكس صحيح، ففي المقدمة نجد فرع الخضر الذي حقق نسب اكتفاء ذاتي عالية قدرها 99%، ثم الفواكه بـ 90%، جملة اللحوم بـ 90% لاسيما البيضاء منها بـ 100%، البيض بـ100، الألبان بـ 50%، بينما عرفت باقي السلع الغذائية نسب اكتفاء ذاتي ضعيفة بسبب ضعف متوسط نمو الإنتاج في هذه المرحلة ولا سيما في مجال: جملة الحبوب بنسبة 21.6% باستثناء مادة الشعير التي بلغت نسبتها 54 %، البقوليات بنسبة 32%، جملة الزيوت والشحوم بـ 8%، وأخيرا السكر ومشتقاته بنسبة 00% وذلك سنة 2014.تجدر الإشارة إلى أن فرع الحبوب ونظرا لأدائه الاستثنائي موسم 2009/2008 بتحقيقه حجم انتاج قياسي بلغ 5.2 مليون طن فقد ساهم ذلك في ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتي فيها من 16.09% إلى حوالي 40% بين 2008 و2009، وبالتالي تراجع فاتورة الواردات، بل والأكثر من ذلك قامت الجزائر ولأول مرة منذ 1967 بتصدير 100 ألف قنطار من مادة الشعير نحو الخارج.[29]

جدول رقم (04): تطور المتاح للاستهلاك من مختلف السلع الغذائية

الوحدة: ألف طن، (%)

السنوات	متوسط الفترة (2004-2008)		2009		2014		2016	
السلع	المتاح للاستهلاك	الاكتفاء الذاتي	المتاح للاستهلاك	الاكتفاء الذاتي	المتاح للاستهلاك	الاكتفاء الذاتي	المتاح للاستهلاك	الاكتفاء الذاتي
جملة الحبوب	11089	30	13172	39	15866	22	16379	18
القمح والدقيق	7601	30	8677	34	9853	25	10160	19
الشعير	1146	88	2761	95	1710	55	1821	51
جملة البقوليات	229	22	239	27	286	33	286	31
الخضر	4748	100	7317	100	12322	100	14627	100
الفواكه	2704	90	3383	90	4674	90	5067	95
السكر (مكرر)	1005	0	1123	0	1336	0	1358	0
جملة الزيوت	805	7	792	12	872	8	1147	9
جملة اللحوم	446	83	525	88	794	90	906	93
لوم حمراء	298	75	334	81	331	76	604	89
لحوم بيضاء	148	100	191	100	463	100	302	100
الأسماك	162	89	158	84	142	71	133	77
البيض	183	100	194	100	303	100	168	100
الألبان ومشتقاتها	1527	39	5113	47	7228	50	4617	81

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم (30)**، السودان، 2010، ص ص: 293-294.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم (32)**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 294-296.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم (35)**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 255-271.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم (37)**، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

وبسبب الأهمية النسبية لجملة الحبوب في النمط التغذوي الجزائري فقد كانت تشكل هذه الأخيرة دوما حصة كبيرة من فاتورة الغذاء وتتعاظم مع ارتفاع أسعارها العالمية وذلك مثلما حدث سنة 2011 *، أين ارتفعت قيمة الواردات الغذائية إلى 9850 مليون دولار مقابل 6058 مليون دولار سنة 2010 أي بمعدل نمو قدره 62.6 %، وقد شكلت قيمة واردات الحبوب فيها ما يقارب 41% بقيمة 4.06 مليار دولار خصوصا مادتي القمح والشعير وذلك مقابل 1.98 مليار دولار سنة 2010[30]، لتستحوذ بذلك فاتورة الواردات الغذائية على 21% تقريبا من إجمالي الواردات للبلد في تلك السنة، لتعرف هذه الوضعية بعض الانفراج سنة 2012 مع تحسن الإنتاج المحلي من الحبوب وتراجع الأسعار العالمية، لتعود من جديد نحو

الارتفاع مطلع 2013 وتستمر الى غاية 2014 مسجلة رقم 11005 مليون دولار، وبهذا فهي تضاعفت بـ 1.6 مرة مقارنة بمتوسط قيمتها للفترة (2004-2008).

شكل رقم (01): تطور قيمة الواردات الغذائية، وواردات الحبوب للجزائر (2004-2016)

الوحدة: مليون دولار

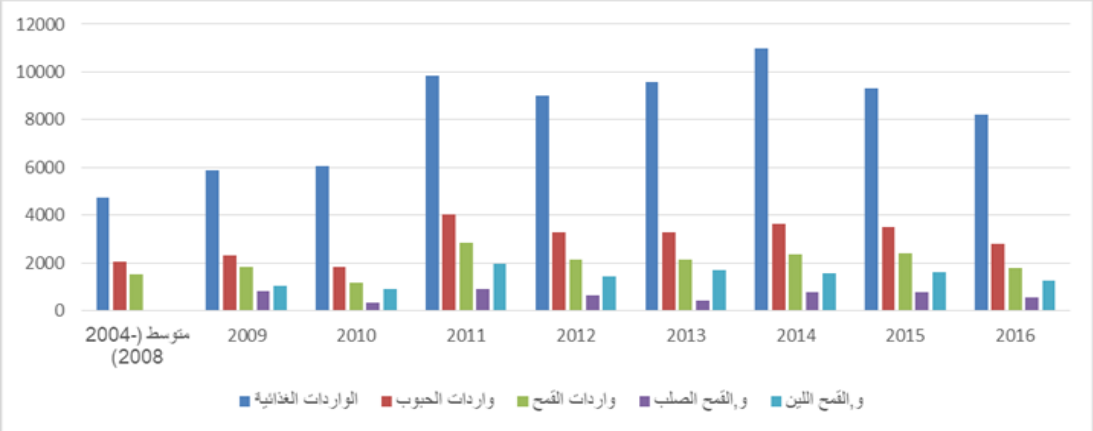

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

-**ONS** (2014), évolution des échanges extérieurs de marchandise de 2003 à 2013, série E: statistiques économiques N 79, Alger: 13.

-**Direction générale de des douanes** (2015,2016,2017)، STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L ALGERIE ,Alger.

-هيئة التحرير، فاتورة استيراد الحبوب بلغت 2,71 مليار دولار عام 2016 (2013/2/7)، **إيكو الجيريا:**
http://www.eco-algeria.com/content/%D9%8%D8%D9%85-2016.le 25/8/2018.

-هيئة التحرير، تراجع واردات الجزائر من المواد الغذائية بحوالي 9 بالمئة العام الماضي (2013/2/5)، **القدس العربي:**
http://www.alqudsalarabi.info/index.aspfname=data/2013/05x47.htm.le 26/8/2018.

-هيئة التحرير، واردات الحبوب ترتفع لأزيد من 3.5 ملايير دولار في 2014 (2015/1/24)، **المساء:**
https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/7484.le 28/8/2018.

وعموما سجلت حصة واردات الحبوب متوسطا سنويا خلال فترة (2009-2014) قدره 37.5% من إجمالي قيمة الواردات الغذائية، أما بالنسبة لتوزيع قيمتها، فنجد أن القمح كان في الصدارة بحصة تفوق 63% كمتوسط لفترة الدراسة، ثم يليه الذرى والشعير ثم باقي الحبوب، وبالعودة إلى مادة القمح نجد أن القمح اللين هو النوع الأكثر طلبا في الجزائر بحصة 69%، ثم القمح الصلب بحصة 31% كمتوسط سنوي من إجمالي واردات القمح للفترة السابقة. وتشير الإحصائيات إلى أن احتياجات الجزائر السنوية من الحبوب تقدر بـ 08 مليون طن، كما احتلت الجزائر المرتبة الثانية عربيا وعالميا بعد مصر في استيراد الحبوب بحجم 8.5 مليون طن سنة 2015[31].

ومما سبق يتضح أن الجزائر لا زالت تعاني من تبعية خطيرة في أهم سلعة في سلتها الغذائية ألا وهي الحبوب وفي مقدمتها القمح اللين، ويزداد الوضع خطورة في حالات ارتفاع أسعارها العالمية وضعف المقدرة المالية للدولة، خصوصا ما تشهده في السنوات الأخيرة من تراجع كبير في مداخيلها بسبب تراجع عائدات النفط منذ منتصف سنة 2014 إلى غاية يومنا هذا(2017)*، كل هذا يشكل تهديد حقيقي على ضمان الوفرة الغذائية من هذه المواد وقدرة الأفراد على الحصول عليها.

ولهذا نجد أن الجزائر تعاني من فجوة غذائية مزمنة، حيث ارتفعت قيمتها من 4.4 مليار دولار كمتوسط للفترة (2004-2008) إلى 5.8 مليار دولار سنة (2014)، ثم 4.34 مليار دولار سنة (2016)[32]، سببها بدرجة كبيرة جملة الحبوب بحوالي 45%، ثم الألبان ومشتقاتها بحوالي 25% ثم باقي المواد، مما يستدعي إعادة النظر في السياسات الزراعية المتبعة في هذه الفروع عموما والحبوب خصوصا، وذلك فيما يتعلق بالدعم وإعادة توجيهه نحو مستحقيه الحقيقيين، وكذلك ضرورة توسيع المساحات المسقية بغرض تحسين الإنتاجية كون مغلب المساحات تعتمد على سقوط الأمطار والمعروفة بالقلة والتذبذب، حيث لم تتعدى المساحة المسقية للحبوب سنة 2014 ما قيمته 181 الف هآ أي ما يعادل 6.13% من إجمالي مساحة الحبوب وهي التي كان يتوقع لها أن ترتفع إلى 600000 الف هآ خلال نفس الفترة ببلوغ نسبة 20%، ويكمن التحدي الثاني في رفع مردودية انتاج الحبوب من 18 قنطار للهكتار في 2014 إلى 30 قنطار للهكتار في الخمس سنوات القادمة على الأقل.[33]

وعموما نسجل تحسن طفيف في متوسط نسبة تغطية المتاح للاستهلاك عبر الإنتاج الوطني لمختلف الفروع مقارنة بفترة ما قبل تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي، حيث انتقلت هذه النسبة من 56% كمتوسط للفترة (2004-2008) إلى 61.8% سنة 2013 ثم تنخفض إلى 56.4 % سنة 2014، ثم سنة 2016، وهو ما يعني عدم بلوغ الهدف المخطط له والمحدد بنسبة 80% كحد أدنى سنة 2014.

شكل رقم (02): تطور مكونات الفجوة الغذائية من حيث القيمة في الجزائر للفترة (2004-2016)

الوحدة: %

المجموعات السلعية	2004-2008	2014	2016
جملة الحبوب	**46,9**	**44,6**	**45,0**
جملة البقوليات	3,1	2,8	3,7
جملة الخضر	0,1	0,4	1,4
جملة الفواكه	2,3	4,3	4,4
جملة الزيوت	**13,7**	**9,7**	**14,6**
السكر	**8,4**	**8,0**	**10,4**
جملة اللحوم	4,1	3,8	3,7
الأسماك	0,3	1,6	1,2
البيض	0,1	0,0	0,1
الألبان ومشتقاتها	**21,3**	**24,9**	**15,6**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم (32)**، مرجع سبق ذكره، ص: 294.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم (35)**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 255-271.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم (37)**، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

تطور نصيب الأفراد من المتاح للاستهلاك:

يفيد الجدول أسفله، بأن نصيب الفرد الجزائري قد تطور على طول الفترة (2003-2014)، حيث انتقل متوسطه للفترة (2003-2008) من 656.2 كغ في السنة إلى 824.7 كغ في السنة للفترة (2009-2014)، وذلك وفق معدل نمو سنوي قدره 25.7%، ويفوق هذا المؤشر مثيله للفرد العربي للفترة الأخيرة والمقدر بـ 582 كغ في السنة كمتوسط[34]، ويفسر هذا الارتفاع أساسا بارتفاع إجمالي المتاح للاستهلاك في الجزائر في هذه الفترة، بالإضافة إلى التحسن الحاصل في القدرة الشرائية للأفراد في بعض سنوات الدراسة*.

جدول رقم (05): تطور تصيب الفرد الجزائري من المتاح للاستهلاك (2003-2014)

الوحدة: كغ/للسنة

السنوات	متوسط 2003-2008	2009	2014	2016	متوسط 2009-2014	المتوسط العربي 2009-2014
نصيب الفرد	656.2	907.8	1120	1094	824.7	582.1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 04

تطور نصيب الفرد من السعرات الحرارية، البروتين والدهون:

نتيجة تطور نصيب الفرد الجزائري من المتاح للاستهلاك خلال فترة الدراسة، فقد انعكس ذلك إيجابا على تطور حصته من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون، حيث انتقلت حصة الفرد اليومية من الطاقة الحرارية من 3016 كيلو كالوري (89% نباتي، 11% حيواني) كمتوسط للفترة (2004-2008) إلى 3207 كيلو كالوري (88.5% نباتي 11.48 حيواني) كمتوسط للفترة (2009-2013) وذلك وفق معدل نمو قدره 6.34%، وهو بذلك يتجاوز الحد الأعلى من السعرات الحرارية الموصي بها دوليا والمقدرة بـ 3091 كيلو كالوري[35]، والذي يستدل عليه كذلك من خلال تطور مؤشر متوسط الكفاية من الإمدادات الطاقوية الغذائية والذي شهد نموا مستمرا فوق درجة 100 خلال فترة الدراسة وما بعدها (شكل رقم 2)، ما قد يؤدي إلى بعض المضاعفات الصحية مثل السمنة، أما بالنسبة للبروتينات فقد ارتفعت حصة الفرد اليومية منها من 84غ (73.6% نباتي، 26.4 حيواني) إلى 89غ (72.8% نباتي، 27.2 % حيواني) كمتوسط خلال الفترات السابقة وفق معدل نمو 6.4%، متجاوزا بذلك أيضا الحد الأعلى الموصي به دوليا والمقدر بـ 60غ لليوم، أما بالنسبة للدهون فقد ارتفعت حصته كذلك من 66غ (70% نباتي، 30% حيواني) إلى 73غ (96.8 نباتي، 30.2 حيواني) كمتوسط خلال الفترات السابقة، وبذلك ترتقي حصة الدهون للمستهلك الجزائري لأول مرة إلى الحد الأدنى الموصي به دوليا والمقدر بـ 70 غ.

جدول رقم (06): تطور نصيب الفرد الجزائري من السعرات الحرارية، والبروتينات والدهون (2004-2013)

السنوات		متوسط الفترة 2004-2008		متوسط الفترة 2009-2013		معدل النمو%
البنود		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	النسبة
الإنتاج الزراعي	الطاقة الحرارية	3 016	100	3 207	100	6,34
	البروتين	84	100	89	100	6,40
	الدهون	66	100	73	100	10,53
الإنتاج النباتي	الطاقة الحرارية	2688	89,12	2839,4	88,52	5,63
	البروتين	61,83	73,61	64,84	72,86	4,86
	الدهون	46,25	70,06	50,97	69,82	10,21
الإنتاج الحيواني	الطاقة الحرارية	327,8	10,88	368,2	11,48	12,32
	البروتين	21,75	26,39	24,1	27,14	10,78
	الدهون	19,42	29,94	21,62	30,18	11,30

Source: Statistical data of the World Food and Agriculture Organization (FAO), on the website: http://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS, see the 5/5/2017

شكل رقم (02): تطور متوسط الكفاية الطاقوية الغذائية للفرد الجزائري (2003-2017)

الوحدة: %

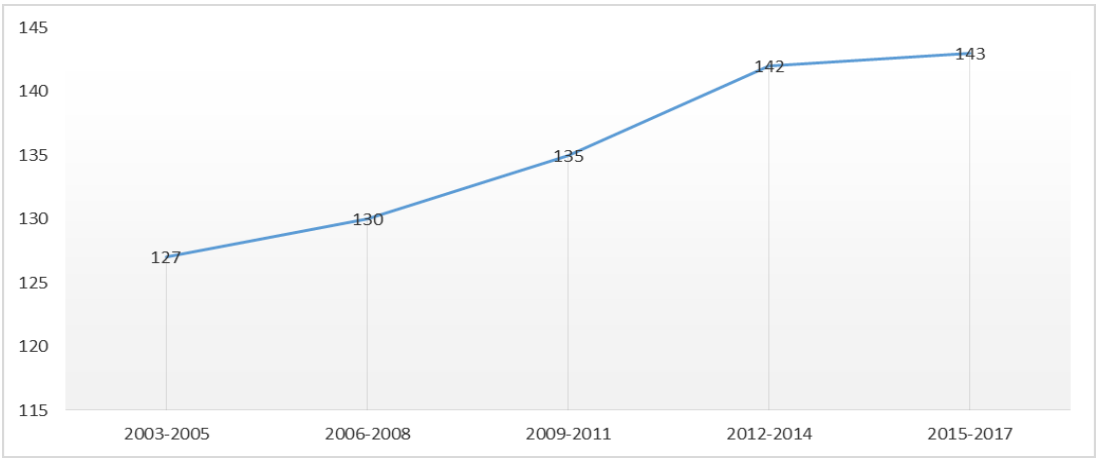

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على قاعدة البيانات للمنظمة العالمية للأغذية والزراعة (أكتوبر 2018):
http://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS, 23/11/2018.

ومن الجدول أعلاه كذلك، يلاحظ أن الإنتاج الحيواني قد سجل تطورا طفيفا في مساهمته من إجمالي الطاقة والعناصر الغذائية الأخرى، وبالرغم من ذلك لازالت المصادر النباتية تشكل المصدر الأساسي للمستهلك الجزائري في مجال الطاقة الحرارية بـ 88.5%، والبروتينات بـ 72.5%، والدهون بـ 70%، وبخاصة في سلع الحبوب والزيوت النباتية والسكريات والتي تمثل سلع العجز الغذائي، في حين

تقل هذه المصادر (النباتية) نوعا ما على المستوى العالمي، حيث تساهم بـ 82% في الطاقة و60.5% في البروتينات، و55% في الدهون، مقابل ارتفاع في مساهمة المصادر الحيوانية بنسبة 18% في الطاقة، وبنسبة 39.5% في البروتينات وبنسبة 45% في الدهون كمتوسط للفترة (2009-2013).

الخاتمة:

حملت سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال مرحلتها الأولى من التطبيق (2009-2014) تصورا جديدا حول عصرنة الإنتاج الزراعي وتكثيفه بهدف زيادة مساهمته في تحقيق الوفرة الغذائية وتقليص الواردات، وذلك من خلال العديد من برامج الدعم والتحفيز المسخرة ولا سيما في مجال السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، ولقد أمكنتنا هذه الدراسة من الوقوف على النتائج التالية:

- تحسن إنتاج كل من فرع: البقوليات، الخضر، الفواكه، التمور، الألبان، وتحقيقها الأهداف المخطط لها في نهاية البرنامج (2014)، مع تسجيل نسب اكتفاء ذاتي عالية منها-باستثناء الألبان-وتحقيق مساهمة فعالة في الوفر الغذائي، أما بالنسبة لجملة اللحوم وزيت الزيتون وبالرغم من عدم تحقيق الأهداف المخططة، إلا أن ارتفاع حجم إنتاجهما ساهم في رفع نسب الاكتفاء الذاتي فيهما ولا سيما جملة اللحوم؛
- تذبذب في إنتاج فرع الحبوب خلال فترة الدراسة ليشهد تراجعا في آخر المدة، وبالتالي تراجع مساهمته في الوفر الغذائي والتي تعتبر أصلا ضعيفة (21%)، كما لا زالت الجزائر تعاني من تبعية مطلقة تقريبا في مجالي السكر والزيوت، بسبب عدم تحسن إنتاجهما؛
- تحسن طفيف في مساهمة الإنتاج الوطني في تحقيق الوفر الغذائي في نهاية المدة (2014)، حيث بلغت 56.4% مقارنة بـ 56% كمتوسط للفترة (2004-2008)، غير أنه لم يتم بلوغ الهدف المخطط ألا وهو 80%؛
- تحسن في نصيب الفرد من الطاقة الحرارية والبروتينات والدهون، خلال فترة الدراسة وتجاوز الحدود الموصي بها دوليا في بعض الأحيان، كما نسجل ارتفاع حصة المصادر النباتية في توفيرها للعناصر السابقة مقارنة بالمصادر الحيوانية، ومقارنة بالمستوى العالمي؛
- لا زالت تعاني الجزائر من تبعية غذائية للخارج في مجال الحبوب والألبان والزيوت والسكر، ولا سيما في مجال الحبوب وفي مقدمتها القمح اللين، وذلك نظرا لكثرة الطلب المحلي عليه، ومن تداعيات ذلك ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية ولا سيما إذا صادفت ارتفاع في الأسعار العالمية، حيث ينعكس ذلك مباشرة على الأسعار المحلية ويؤثر سلبا على القدرة الشرائية للأفراد، ومع تزايد الطلب على هذه المواد وفي ظل تراجع مداخيل الدولة وبالتالي مقدرتها على الاستيراد. ولهذا توصي هذه الدراسة بما يلي:
- ترشيد الاستهلاك الوطني من السلع ذات الاستهلاك الواسع وفي مقدمتها المواد المعتمدة على الحبوب والألبان، وزيادة الوعي الأسري بأهمية الغذاء الصحي والمتوازن؛

- ضرورة الرفع من إنتاجية الألبان عبر عصرنة المزارع والملبنات، بالإضافة إلى فرض رقابة على مادة غبرة الحليب المستوردة والمدعمة، لمنع استخدامها في غير مجالاتها المحددة؛
- توسيع المساحات المسقية المتعلقة بالحبوب –والمتضمنة في البرنامج الوطني لاقتصاد الماء–وذلك لما له من آثار إيجابية على رفع إنتاجية الهكتار الواحد لنفس المساحة، ثم السعي نحو توسيع مساحات الحبوب؛
- المتابعة الميدانية لتنفيذ برامج عصرنة وتكثيف مختلف الفروع، للوقوف على اهم الصعوبات التي تواجه المزارعين ومن ثم اقتراح حلول فعالة لها؛
- الحرص على تشكيل مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية ولا سيما الحبوب في أوقات الوفرة وانخفاض الأسعار قصد مواجهة الظروف الطارئة بأريحية.

الهوامش والمراجع:

[1] عامر علة، (23-24/11/2014)، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي، **الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**، جامعة الشلف، الجزائر، ص: 07.

[2] – خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، (28-29/10/2014)، القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر مطلع الألفية الثالثة، **الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية**، جامعة المدية، الجزائر، ص: 11.

[3] – زهير عماري، (2014)، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 88.

[4] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2008/8/10)، **قانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2007 يتضمن التوجيه الفلاحي**، عدد 46، ص ص: 5-6.

[5] – بوعزيز ناصر، (مارس 2016)، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، **مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة**، عدد 43، ص: 420.

[6] –Institut national de la recherche agronomique d'Algérie، (juin 2006) , **Deuxième rapport national sur l'état des ressources phylogénétiques**، INRAA, p15.

[7] –وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (ماي 2012)، **مسار سياسة التجديد الفلاحي والريفي–عرض وآفاق**، الجزائر، ص ص: 7-10.

[8] – **MADRP**، (février 2013) , **la sécurité alimentaire en Algérie، publication spécial**, p04.

[9] تعميم وتوسيع أنظمة الري الفلاحي مستهدفين 1.6مليون هكتار في آفاق 2014، مقابل حوالي 900000 هآ سنة 2009.

[10] – أنظر إلى:

–وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار سياسة التجديد الفلاحي والريفي – عرض وآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7 -8

– بوعزيز ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 421

[11] والمقدرة بنحو 2.5 مليون هآ من إجمالي 8.5 مليون هآ تم منحها لأكثر من 218 ألف منتج كانوا على شكل مستثمرات فردية وجماعية.

[12] – خير الدين معطى الله، سفيان عمراني مرجع سبق ذكره، ص: 14.

[13] –وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2010)، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، الجزائر، ص: 02-03.

[14] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، (2013)، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة**، إيطاليا، ص: 51.

[13]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2008)، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي (2008)**، السودان، ص: 43.

[14]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

[15]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي (2008)**، مرجع سبق ذكره، ص: 43

[16]- أنظر إلى: -محمد السيد عبد السلام، (1998)، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص: 276.

- حوشين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، (2007)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، ص ص: 263-264

[17]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم2013**، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

[18]- محمد السيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 276-277.

[19]- حوشين كمال، مرجع سبق ذكره، ص: 264.

[20]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2013**، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

[21]- زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص: 164

[22]- أنظر إلى: -بنك الجزائر، (2010)، **التقرير السنوي: التطورات الاقتصادية والنقدية 2009**، الجزائر، 2010، ص: 38

- بنك الجزائر، (2013)، **التقرير السنوي: التطورات الاقتصادية والنقدية 2012**، الجزائر، ص: 34

- قريد مصطفى، (2015)، دراسة تقييمية لتأثير سياسة التجديد الريفي والحضري على منتجي الحبوب في الجزائري (حالة القمح)، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة المسيلة، عدد 14، ص: 314

[23]- أنظر إلى: -بركان بن خيرة، إنتاج القمح الصلب في الجزائر (المعوقات والحلول)، (أكتوبر 2014)، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية (العدد الاقتصادي)**، جامعة زياني عاشور بالجلفة، المجلد الأول، العدد: 20، ص ص: 31-46

-ع قد، **فلاحون يشتكون نقص العتاد ويطالبون بالدعم التقني**، يومية النصر، عدد 7 مارس 2015، على الموقع الإلكتروني:
http://www.annasronline.com/index.php/ consulte le 20/9/2017.

[24]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **برنامج تطوير زراعة الأشجار**، على الموقع الإلكتروني:
http: //www.minagri.dz/images/affiche/arboriculture%20ar.jpg, consulte le 15/8/2017.

[25]-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **برنامج تطوير إنتاج الحليب**، على الموقع الإلكتروني:

http://www.minagri.dz/images/affiche/lait1%20ar.jpgconsulte le 20/9/2017.

[26]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد (35)**، مرجع سبق ذكره ص: 88-97.

[27]- ع أسابع، **صيادون هجروا النشاط وقوارب تعود خاوية**، يومية النصر، عدد 7 فيفري 2016، على الموقع الإلكتروني:

https://www.annasronline.com/index.php?option. Consulte le 20/9/2017.

[28]- تم حساب هذه المؤشرات اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية (أعداد مختلفة).

[29]- نبيل ق ج، **أولى كميات الشعير المصدر تنطلق اليوم نحو فرنسا**، عدد 4 جوان 2010، على الموقع الإلكتروني:
http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=151954?print,consulte le 01/10/2017

*حيث ارتفع مؤشر أسعار الأغذية العالمي العام لسنة 2011 ليبلغ 229 نقطة مقارنة برقم 188 نقطة سنة 2010، وكانت أكبر الزيادات في الحبوب بـ 240.9 نقطة، الدهون بـ 254.5 نقطة، السكر 368.9 نقطة، لتعرف تراجعا مستمرا بعد هذه السنة (الفاو).

[30]- أنظر إلى: -الجزيرة، **تراجع فاتورة الغذاء الجزائرية**، 6 فيفري 2013، على الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/2/6/cosulte le 20/9/2017

- القدس العربي، **تراجع قيمة واردات الجزائر من القمح إلى 1.16 في سبعة أشهر**، 22 اوت 2012، على الموقع الإلكتروني:
Consulté http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data Le 16/09/2017

[31]- لؤي ي، **الجزائر في المرتبة الثانية عالميا في استيراد الحبوب**، يومية التحرير الجزائرية، عدد 6 اوت 2015، على الموقع:
http://www.altahrironline.com/ara/articles/194048,consulte le 2/10/2017.

* حيث بدأ الانخفاض انطلاقا من جوان 2014 لينتقل سعر نفط البرنت في الأسواق الدولية من 115 دولار خلال هذه الفترة إلى 60 دولار نهاية السنة، مسجلا تراجع قدره 50%، ليستمر الانخفاض سنة 2015 ويبلغ في نهايتها قيمة 37 دولار. (انظر تقرير بنك الجزائر لسنة 2014 و2015.)، وبهذا انتقل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر من 214 مليار دولار إلى 165 مليار دولار ثم 156 مليار دولار، سنوات 2014، 2015، 2016 على التوالي (انظر إحصائيات البنك الدولي سنة 2017).

[32]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2016**، السودان، 2016، ص ص: 30-31

[33]- انظر إلى: -وأج، **تراجع طفيف لواردات الحبوب**، يومية الخبر، عدد 15 فيفري 2014، على الموقع الإلكتروني:
http://www.elkhabar.com/press/article/25112/%D8%AA A8-2013consulte le 5/10/2017.
-Ministère de l'agriculture et du développement rural et de la pêche (MADRP), **programme de l'eau (2010-2014) objectif et impacts**, sans année, pp: 4-6.
-(MADRP), **Statistique agricole (Superficies et productions)**, Série B, 2014, P: 40.

[34]- أنظر إلى: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقارير أوضاع الأمن الغذائي العربي سنوات: 2011، 2012، 2015.**

*جراء زيادات في الأجور في بعض السنوات، توزيع منح التضامن الاجتماعي لصالح الأسر المعوزة والفقيرة، وتراجع أسعار الغذاء العالية، تحقيق وفرة غذائية محلية لاسيما سنة 2012.

[35]- آن بورجيس، بيتر جلاسوير، (2015)، **دليل الأسرة التغذوي**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا، مصر، ص: 106.